

هاني شوقي إبراهيم العربي: "الآثار الاجتماعية المترتبة على عمالة الأطفال" رسالة دكتوراه ، كلية الآداب، قسم اجتماع، جامعة المنيا، عام ٢٠٠٠.

.....

استهدفت الدراسة الآتي:-

١. تحليل ظاهرة عمالة الأطفال من المنظور الاجتماعي وذلك بالكشف عن الآثار المترتبة على هذه الظاهرة.
٢. التعرف على الفروق فيما بين الأطفال في كل من المجتمع الريفي والمجتمع الحضري والتباين فيما بينهما فيما يتعلق بالآثار التي تترتب على عملهم في هذه السن المبكرة.

الإجراءات:-

شملت عينة الدراسة (٢٠٠) طفل ما بين (٦-١٤) سنة بمعدل مائة طفل في كل من الريف والحضر بالتساوي، واستخدم الباحث المنهج المسحي الاجتماعي بالعينة والمنهج المقارن ومنهج دراسة الحالة، كما استخدم الباحث استمارة استبيان كأداة من أدوات جمع البيانات.

تم استخلاص النتائج الآتية:-

١. هناك علاقة إيجابية بين خروج الطفل للعمل وارتفاع معدلات الأمية والتسرب بين الأطفال العاملين.
٢. هناك علاقة بين وظيفة الأب ونوعية العمل التي يتجه إليه الطفل في الريف، أما في الحضر فقد جاءت سهولة المهنة، ثم عمل الأصدقاء بها، ثم عمل الأب بها في مقدمة أسباب اختيار الطفل لعمله الحالي.
٣. عمل الطفل المبكر يعكس حجم المعاناة الجسمانية التي يعانيها الطفل حيث يستيقظ الطفل في الريف ما بين الساعة السادسة والسابعة صباحاً، بينما تبدأ غالبية عينة الحضر عملها ما بين الساعة الثامنة والتاسعة صباحاً.

٤. تتركز معظم الأعمال التي يقوم بها الطفل العامل في الريف في رش المبيدات، ثم جني المحاصيل الزراعية ثم نقل الأتربة ورعاية الحيوان، أما في الحضر فتتركز الأعمال التي يقوم بها الطفل في تنظيف المكان وقضاء المشاوير لصاحب العمل والعمال وتجهيز المواد الخام اللازمة للعمل ثم تشغيل الآلات وتعكس هذه النتيجة مدى تعرض الطفل العامل لمخاطر العمل في هذه السن .

٥. كما تبين أن خروج الطفل للعمل في سن مبكرة يكسبه بعض العادات السلوكية السيئة .

٦. كما أن خروج الطفل للعمل يشعره بالحقق الاجتماعي تجاه الأطفال غير العاملين نتيجة لحرمانه من حقه في اللعب والتنفيس عما بداخله من طاقات .  
تم التوصل إلى التوصيات الآتية:-

١. ضرورة وجود إصلاح تشريعي حقيقي يضمن كافة أشكال الانتهاكات ويضمن الحماية القانونية والاجتماعية للطفولة العاملة، حيث أن المواد الحالية التي يتضمنها قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ والمنظمة لعمالة الأطفال لا تصلح مطلقاً للتطبيق في مجال عمالة الأطفال في الريف .

٢. ضرورة استيعاب جميع الأطفال في سن الإلزام في مرحلة التعليم الأساسي في الريف والحضر على السواء وبذلك يكون المجتمع قد سد ثغرة أساسية تغذي عمالة الأطفال في مصر .

٣. ضرورة إخضاع الأطفال العاملين لنظام التأمين الصحي .

٤. ضرورة وجود برامج لمحو الأمية للأطفال العاملين وأن توكل إلي الهيئات المحلية مع ضرورة إعطائهم حوافز مالية لتشجيعهم على الاستمرار في التعليم .

٥. الاهتمام بتنفيذ مشروعات الرعاية الجزئية للأطفال العاملين وتقديم  
مشروعات جزئية في هذا المجال قابلة للتعميم والتطبيق مثل مشروع  
حماية الطفولة العاملة بمدينة السلام.